جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المحاسبية والمالية



مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

ميدان: علوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

التخصص: محاسبة

بعنوان:

الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بالمؤسسة الجزائرية للمياه –غرداية–

تحت إشراف الدكتورة:

من إعداد الطالبتين:

- د/ عجيلة حورية

- الدهبي ملك كنزة
 - بكاي سهام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 25 /2025/05

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة غرداية	محاضر أ	عبد القادر قطيب
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	محاضر أ	عجيلة حورية
مناقشا	جامعة غرداية	محاضر ب	ريغي سارة

السنة الجامعية: 2025/2024م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المحاسبية والمالية



مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

ميدان: علوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

التخصص: محاسبة

بعنوان:

الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية بالمؤسسة الجزائرية للمياه عزداية

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبتين:

- د/ عجيلة حورية

- الدهبي ملك كنزة

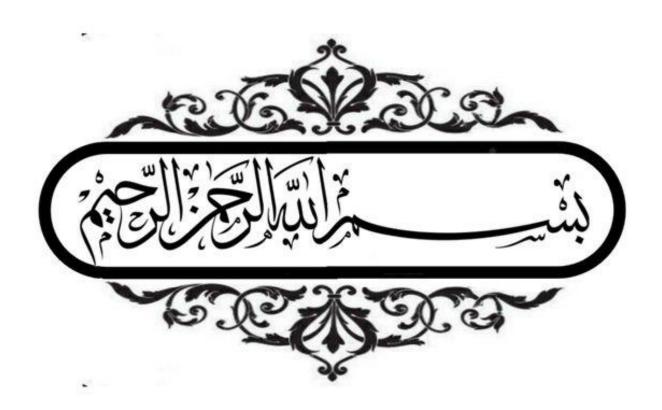
- بكاي سهام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 25 /2025/05

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة غرداية	محاضر أ	عبد القادر قطيب
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	محاضر أ	عجيلة حورية
مناقشا	جامعة غرداية	محاضر ب	ريغي سارة

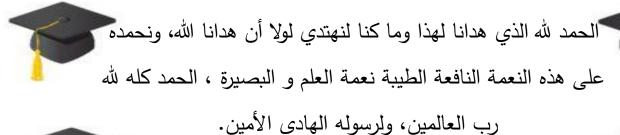
السنة الجامعية: 2025/2024م











أما بعد:

نشكر الله عز وجل أولا وأخيرا على ما انعم علينا من توفيق لإكمال هذه المذكرة ثم أتوجه بالشكر الجزيل:

إلى الدكتورة عجيلة حورية على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحها وإرشاداتها القيمة والتي ساعدتنا في إعداد هذا العمل، و الى كافة الأساتذة المؤطرين و الطاقم الاداري لكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية.

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية، من خلال تحليل تجربة المؤسسة الجزائرية للمياه – وحدة غرداية. وتهدف إلى فهم كيفية تسجيل الضرائب والرسوم والامتثال للتشريعات الجبائية الجزائرية. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، و ذلك بتوظيف المنهج الوصفي لتحليل النصوص القانونية والمحاسبية المتعلقة بالضرائب والرسوم. وقد أظهرت النتائج أن المؤسسة تعتمد نظامًا محاسبيًا منظمًا يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي، وتلتزم بدفع الضرائب ضمن الآجال القانونية، لكنها تواجه تحديات مرتبطة بتغير القوانين ونقص التكوين المتخصص. وتوصي الدراسة بضرورة تحسين التكوين المستمر، وتبني أدوات رقمية حديثة، وتعزيز التنسيق مع المصالح الجبائية لضمان فعالية أكبر في تسيير الالتزامات الضربية.

الكلمات المفتاحية: ضرائب، رسوم، ممارسة محاسبية، مؤسسة اقتصادية، مؤسسة جزائرية للمياه.

Abstract:

This study addresses the accounting practices for taxes and fees in economic institutions, by analyzing the experience of the Algerian Water Corporation — Ghardaia Unit. It aims to understand how taxes and fees are recorded and how to comply with Algerian tax legislation. The study adopted a descriptive analytical approach, employing the descriptive approach to analyze legal and accounting texts related to taxes and fees, and an applied analytical approach in the field study. The results showed that the institution adopts a structured accounting system based on the National Accounting Plan and is committed to paying taxes within the legal deadlines. However, it faces challenges related to changing laws and a lack of specialized training. The study recommends improving ongoing training, adopting modern digital tools, and enhancing coordination with tax authorities to ensure greater effectiveness in managing tax obligations.

Keywords: Taxes, Fees, Accounting Practice, Economic Institution, Algerian Water Corporation.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
- 1	الإهداء
Ш	الشكر والتقدير
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الأشكال والجداول
اً – د	مقدمة
سسات	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤ
	الاقتصادية
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة الاقتصادية
7	المطلب الأول: دراسة الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية
14	المطلب الثاني: دراسة الرسوم المفروضة على المؤسسات الاقتصادية
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
17	المطلب الأول: الدراسات المحلية (الوطنية)
19	المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
22	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بالمؤسسة الجزائرية للمياه -غرداية -
23	تمهید
24	المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة
24	المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة
27	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
32	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
32	المطلب الأول: تقييم الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه غرداية
36	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه غرداية
38	المطلب الثالث: نتائج دراسة الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الجزائرية
29	للمياه
_	خلاصة الفصل
39	

قائمة المحتويات

اتمة	41
ئمة المصادر والمراجع	45
ئمة الملاحق	48

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
32	الهيكل التنظيمي للشركة المياه غارداية	1

قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
7	حساب الضريبية على الدخل الإجمالي	1
8	تسبيقات دفع الضريبة على أرباح الشركات	2
15	إثبات الضريبة المؤجلة	3
14	التخفيضات المطبقة على الرسم على النشاط المهني	4
20	مقارنة بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	5
26	عدد الآبار المستعملة من طرف القطاعات المؤسسة	6



مقدمة

أ. توطئة:

تُعد الضرائب والرسوم من أهم الالتزامات المالية التي تتحملها المؤسسات الاقتصادية، وهي تتطلب ممارسات محاسبية دقيقة تتماشى مع التشريعات الضريبية المعتمدة. غير أن تطبيق هذه الممارسات غالبًا ما يواجه تحديات تتعلق بعدم وضوح بعض القوانين، أو نقص الكفاءة في معالجة البيانات المالية، مما قد يؤدي إلى أخطاء في الحسابات الضريبية أو حتى مخالفات قانونية.

وفي هذا الإطار، تطرح التساؤلات حول مدى فعالية وشفافية الممارسات المحاسبية المعتمدة من طرف مؤسسة المياه الجزائرية في التعامل مع الضرائب والرسوم، ومدى التزامها بالمعايير المحاسبية الوطنية والجبائية، وما إذا كانت هذه الممارسات تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة أو تعرقل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ب. الإشكالية: وهنا تطرح الإشكالية التالية:

- ما هو واقع الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه؟

ت. الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم التزام المؤسسة الاقتصادية بالمعايير المحاسبية الخاصة بالضرائب والرسوم؟
 - ما هي التحديات التي تواجه المؤسسة في تطبيق المحاسبة الضريبية؟
 - كيف تؤثر الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه ؟

ث. فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تعتمد المؤسسة الجزائرية للمياه ممارسات محاسبية منضبطة ومتوافقة مع التشريعات الجبائية السارية في ما يخص الضرائب والرسوم، مما يساهم في تحسين شفافية المعاملات الجبائية.

الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم المؤسسة الاقتصادية بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالضرائب والرسوم، لكن بشكل متفاوت بين المؤسسات حسب حجمها وكفاءة الطاقم المالي.

الفرضية الفرعية الثانية: تواجه المؤسسة عدة تحديات أبرزها تعقيد النصوص القانونية، وتغير التشريعات الضرببية، ونقص التأهيل المهنى للمحاسبين.

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه بشكل مباشر على كفاءة التسيير المالى للمؤسسة.

- ج. أهداف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تحليل الممارسات المحاسبية المتعلقة بالضرائب والرسوم داخل المؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على مدى التزام المؤسسات بالقوانين والتشريعات الضريبية، وكيفية تسجيل ومعالجة العمليات الضريبية في السجلات المحاسبية.
- دراسة الممارسات المحاسبية المعتمدة من طرف مؤسسة المياه الجزائرية بغرداية في تسجيل ومعالجة الضرائب والرسوم.
 - تقييم دور الممارسات على الوضع المالي والضريبي بالمؤسسة الجزائرية للمياه.

ح. أهمية الدراسة:

- تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالضرائب، من خلال دراسة العلاقة بين الممارسات المحاسبية والالتزام الضريبي داخل المؤسسات.
- أما من الناحية التطبيقية فهي تقدم للمؤسسات أدوات ومعايير تساعدها على تحسين أنظمتها المحاسبية في ما يتعلق بالضرائب والرسوم، مما يدعم استقرارها المالي وبجنبها المخاطر القانونية.
- كما تساعد الدراسة في الكشف عن أوجه القصور أو الغموض في تطبيق القوانين الضريبية، مما يمكن الجهات المعنية من تطوير التشريعات وتحقيق مزيد من الشفافية.

خ. أسباب اختيار الموضوع:

◄ الأسباب الموضوعية:

- أهمية الضرائب والرسوم في الاقتصاد الوطني، باعتبارها مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الدولة، مما يجعل من الضروري تحسين آليات تحصيلها ومراقبتها.
- غياب الشفافية المحاسبية في بعض المؤسسات العمومية، ما يؤدي إلى أخطاء في حساب أو تسجيل الضرائب والرسوم، وبالتالي مخاطر مالية وقانونية.

- الحاجة إلى دراسات تطبيقية ميدانية توضح الفجوة بين النظرية والتطبيق في معالجة الضرائب والرسوم محاسبيًا.
- دور مؤسسة المياه الجزائرية كمؤسسة اقتصادية إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، يجعل من دراسة ممارساتها المحاسبية نموذجًا ذا أهمية لفهم الإشكال على نطاق أوسع.

◄ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في التخصص في مجال المحاسبة الجبائية وتوسيع معارفه النظرية والتطبيقية فيه.
- اهتمامي بالمؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك التي تمس الحياة اليومية للمواطن، مثل مؤسسة المياه، وتحليل كفاءتها المحاسبية.

د. حدود الدراسة:

- ◄ الحدود الزمانية: خلال الفترة الزمنية من مارس إلى أفريل 2025م
- ◄ الحدود المكانية: تمت الدراسة التطبيقية بمؤسسة المياه الجزائرية بولاية غرداية.
- ◄ الحدود الموضوعية: تمت الدراسة بمؤسسة المياه الجزائرية بولاية غرداية فرع الثنية.

ذ. منهج الدراسة:

نظرا للطبيعة التطبيقية لموضوع البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

الجانب النظري: تم توظيف المنهج الوصفي لتحليل الأدبيات والنصوص القانونية والمحاسبية المتعلقة بالضرائب والرسوم، بهدف تقديم خلفية نظرية متكاملة.

الجانب التطبيقي: تم توظيف المنهج الوصفي لدراسة تقييم الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم داخل مؤسسة المياه الجزائرية – غرداية –.

ر. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى الوثائق والتقارير المحاسبية الداخلية لمؤسسة المياه الجزائرية.
 - صعوبة فهم بعض النقاط الدقيقة في تشريعات الضرائب والرسوم.
- نقص في الدراسات التطبيقية الميدانية حول كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الجبائية في المؤسسات مثل مؤسسة المياه، مما وجدنا صعوبة في مقارنة نتائج دراستنا بدراسات مثابهة.

ز. تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، بما يحقق التكامل بين الجانب النظرى والإسقاط الميداني.

حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسات الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى مبحثين: خصص المبحث الأول للحديث عن ماهية الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة الاقتصادية، من حيث أنواعها، أسس فرضها، وآليات تحصيلها، في حين تناول المبحث الثاني عرضًا وتحليلًا للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم، قصد إبراز أهم ما توصلت إليه من نتائج وما خلفته من توصيات.

أما الفصل الثاني، فقد خُصص للدراسة الميدانية بالمؤسسة الجزائرية للمياه – وحدة غرداية، حيث تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين: تناول المبحث الأول طرق وأدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة، إلى جانب منهجية العمل الميداني، بينما خُصص المبحث الثاني لتقييم الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه – غرداية، من خلال تحليل البيانات المستخلصة ميدانيًا والخروج باستنتاجات دقيقة حول مدى التزام المؤسسة بالقواعد المحاسبية والضريبية المعمول بها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

تُعد الضرائب والرسوم من الأدوات المالية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق مواردها العامة، وهي تمثل التزامًا قانونيًا يقع على عاتق الأفراد والمؤسسات تجاه الدولة مقابل ما تقدمه من خدمات ومنافع عامة. وتحتل المؤسسات الاقتصادية موقعًا مركزيًا في المنظومة الضريبية، نظرًا لدورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الإنتاج والاستثمار وخلق فرص العمل.

وتُغرض على المؤسسة الاقتصادية مجموعة من الضرائب والرسوم، تختلف في طبيعتها وأهدافها، منها ما هو مباشر كضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى رسوم أخرى تتعلق بمزاولة الأنشطة، والتراخيص، والخدمات الإدارية. وتمثل هذه الالتزامات المالية عبئًا محتملاً على المؤسسة، قد يؤثر على ربحيتها وقراراتها الاستثمارية، خاصة في بيئات اقتصادية غير مستقرة أو ذات أنظمة ضريبية معقدة.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة الاقتصادية
 - المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الضرائب والرسوم من أهم الأدوات التي تعتمدها الدولة لتحقيق إيرادات مالية تُستخدم في تمويل النفقات العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا تستثني المنظومة الجبائية أي طرف فاعل في الدورة الاقتصادية، حيث تُلزم المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت عمومية أو خاصة، بدفع مجموعة من الضرائب والرسوم التي تختلف باختلاف طبيعة نشاطها، رقم أعمالها، وأماكن تواجدها.

ونظرًا لحجم هذه الالتزامات وتأثيرها المباشر على التوازنات المالية للمؤسسة، أصبح من الضروري اعتماد ممارسات محاسبية دقيقة ومنظمة تُمكّن من إثبات هذه الضرائب والرسوم ومعالجتها وفقًا للقوانين المعمول بها، مع ضمان احترام آجال التصريح والدفع، تفاديًا للمخالفات والنزاعات الجبائية.

حيث يوجد العديد من الضرائب والرسوم في النظام الجبائي الجزائري ، ولكل منها معالجة محاسبية ، وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة هذه الضرائب والرسوم من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دراسة الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية

إن نظام فرض الضريبة على أعمال المؤسسات الاقتصادية في النظام الجبائي الجزائري باعتبارها مؤسسة اقتصادية ومالية حسب شكلها القانوني تخضع لقواعد الجباية العادية باعتبارهم مكلفين بالضريبة، و أهم الضرائب نجد:

الضريبة على الدخل الإجمالي (العنصر الأول)، الضريبة على أرباح الشركات (العنصر الثاني)، الضريبة على الجزافية (العنصر الثالث)، و أخيرا الضريبة على الضرائب المؤجلة (العنصر الرابع).

الفرع الأول: الضرببة على الدخل الإجمالي

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى " الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة. 1

7

 $^{^{1}}$ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021

أولا: حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

تحسب الضريبة وفق الجدول التصاعدي التالى:

الجدول رقم (01): حساب الضريبية على الدخل الإجمالي.

الضريبة التراكمية	الضربية	نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
//	//	%0	لا يتجاوز 120.000
48.000	48.000	20%	من 120.001 إلى 360.000
372.000	324.000	30%	من 360.001 إلى 1.440.000
_	_	35%	أكثر من 1.440.000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، القانون المالية لسنة 2008. تحسب الضرببية للدخل الإجمالي لصنف الرواتب والأجور الشهرية بالطربقة التالية:

- يحسب الاقتطاع من المصدر بعنوان المرتبات والأجور والربوع العمرية على أساس الدخل الشهري حسب الجدول رقم (01) على أن يتم تقسيمه على 12 لنتحصل على الشهري
 - تستفيد هذه المداخيل من تخفيض نسبي من الضريبة الإجمالية بنسبة 40%
- لا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 12.000دج/سنويا أو يزيد عن 18.000دج/سنويا، (أي بين 18.000دج و 1500دج (شهريا)
- تستفيد المداخيل التي لا تتعدى مبلغ 30.000 دج من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي .¹
 - تستفيد المداخيل التي تفوق مبلغ 30.000دج و تقل عن 35.000 دج من تخفيض إضافي.

ثانيا: طريقة دفع الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف الرواتب والأجور

يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الحقيقي أن يكتتبوا في 20 يوما الأولى التي تلي الشهر المدني، يكون التصريح في سلسلة (G50) لدى قباضة الضرائب التي يتواجد بها نشاطهم.²

 $^{^{1}}$ المادة 09 من قانون المالية التكميلي 1

^{. /}https://www.mfdgi.gov.dz من 2021 - 06 - 26 الموقع الرسمى لمديرية العامة للضرائب، تاريخ الاسترداد 2

الفرع الثاني: الضريبة على أرباح الشركات

تقوم المؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة بدفع 03 أقساط خلال السنة، كما تعتبر هذه الأقساط كتسبيقات حيث تقوم بتسديدها تلقائيا دون سابق إنذار، وهذا من خلال 20 يوما الأولى من الأشهر: فيفري ماي / اكتوبر من كل سنة، حيث يتم دفعها لصندوق قابض الضرائب المختلفة المؤهل لتحصيل هذه التسبيقات. 1

الجدول رقم (02): تسبيقات دفع الضربية على أرباح الشركات.

التسبيقات	التواريخ
التسبيق الأول	من 20 فيفري إلى 20 مارس
التسبيق الثاني	من 20 ماي إلى 20 جوان
التسبيق الثالث	من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر

المصدر: بن دلة أسماء، الضرائب المفروضة على المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مديرية الولائية للضرائب، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة محاسبة ومالية، التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 30 -2017، ص 30

متبقى التصفية: خلال أجل أقصاه 30 أفريل من السنة الموالية.

و يتم حساب الأقساط الوقتية ودفعها إلى قابض الضرائب المختص من طرف المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات دون إخطار مسبق. ويجب أن تحسب الأقساط على أساس الربح الخاضع للضريبة بالنسبة العادية للسنة المالية السابقة تسمى "السنة المالية المرجعية." يمكن أن تتشكل السنة المالية المرجعية من 2:

- أرباح آخر سنة مالية مقفلة عند تاريخ استحقاقها؛
- أرباح آخر فترة للخضوع للضريبة عندما لا تختتم سنة مالية خلال السنة؛
- الأرباح المؤجلة لفترة أثني عشر (12) شهرا، في حالة سنة مالية بمدة أقل أو تفوق من سنة (01) واحدة.

 $^{^{1}}$ المادة 356 ،من قانون الضرائب والرسوم الممائلة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، سنة 1

 $^{^{2}}$ موقع المديرية العامة للضرائب ، www.mfdgi.gov.dz، يوم 2 03–2017، على الساعة 2

يساوي مبلغ كل تسبيقة 30 % من الضريبة المتعلقة بالربح المرجعي

كما أن المشرع الجبائي قد حدد أقساط هذه التسبيقات ب (5/1) أي خمس الضريبة المستحقة للسنة الماضية، أما حالة المؤسسات حديثة النشأة فإن التسبيقات المقدمة تكون محسوبة على الحاصل المقدر ب 5% من الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة.

أما في حالة ما إذا كان مبلغ التسبيقات المدفوع يفوق الضريبة المستحقة، أو أن المؤسسة حققت خسارة خلال تلك السنة، و أثبتت ذلك فعلا ففي هذه الحالة يخصم الفائض المقدم الأداءات اللاحقة أو يتم إرجاع المبلغ لصالح المؤسسة. 1

الفرع الثالث: الضرببة على الجزافية

أنشئت الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب المادة 282 مكرر من قانون المالية 2007، لتحل محل النظام الجزافي القديم، أي محل الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي والمفروضة على أرباح الشركات، وتغطي الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات. ومن أهم ما جاءت به " توحيد رقم الأعمال المحدد للخضوع بين عمليات إنتاج وبيع السلع وعمليات تقديم الخدمات، ولم يعطي المشرع تعريفا واضحا وصريحا لهذه الضريبة وإنما اكتفى فقط بطريقة تحصيلها والأشخاص الخاضعين لها.2

أولا: مجال تطبيق الضريبة على الجزافية الوحيدة

1-الأشخاص المعنية بالضريبة الجزافية الوحيدة

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على كل من الأشخاص الطبيعيين و المعنوبين (الشركات، التعاونيات...)، و يمارسون نشاطا صناعيا، تجاريا، حرفيا أو مهنة غير تجارية، و الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي للسنة (ن-1) ثلاثين (30.000.000 -3

^{. 1995} من قانون الضرائب المباشرة ، المعدلة بموجب المادة 15 من قانون المالية لسنة 1995 .

² قندولي نريمان، الإطار المفاهيمي والتنظيم القانوني للضريبة الجزافية، دفاتر علم الاجتماع، المجلد 11، العدد 02، 2023، ص84

 $^{^{2}}$ المادة 282 مكرر 1 " من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 3

ما تجدر الإشارة إليه في هذه الحالة، أنه يمكن للأشخاص الذين سبق ذكرهم اختيار الخضوع للضريبة وفق نظام الربح الحقيقي مثل ما تم التطرق إليه .

يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، و المؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، " الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر"، أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ".1

إن الضرّبة الجزافية الوحيدة هي ضريبة نسبية على مستويين $(02)^2$ بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع 5% أما بالنسبة لبقية النشاطات تطبق نسبة 12% من رقم الأعمال المحقق.

2- الأشخاص و النشاطات المعفاة من الضرببة الجزافية الوحيدة

يعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة ، و كذاك المصالح المحقة بها.
 - بالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- الحرفيون التقليديون و كذلك الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا و المقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم ، و في حالة مخالفة محتوى دفتر الشروط يجب سحب الاعتماد الممنوح و بالتالي تسديد الحقوق المفترض تسديدها.
- الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ بداية الاستغلال بالنسبة للأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية، الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، "الصندوق الوطن لتسيير القرض المصغر"، أو " الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة."
- تمدد هذه المدة إلى ستة (06) سنوات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها و التي محددة أنظمتها عن طريق التنظيم⁵.

[.] المادة" 13 من القانون (14-10) المؤرخ في 30: ديسمبر 2014 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2015

² برحماني محفوظ، التشريع الضريبي الجزائري، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2018، ص121.

 $^{^{2}}$ المادة 282 مكرر 4 $^{-}$ من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 3

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 09-428، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش. عدد: 2009/077.

 $^{^{5}}$ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر 1991 ، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها.

- كما تمدد كذلك بسنتين(02) إضافيتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (03) مستخدمين على الأقل لمدة غير محددة، و في حالة العكس يسحب الاعتماد و تسدد الحقوق المفروض تسديدها 1.

3- الهيئات المكلفة بتسيير ملفات مكلفى الضرببة الجزافية الوحيدة

أ/ مفتشيات الضرائب: تعتبر مفتشية الضرائب بمثابة المسير للوعاء الضريبي، حيث أنها تهتم باستخراج و تشييد الحقوق الجبائية الخاضعة انطلاقا من القوانين الجبائية الصادرة، حيث تصبح هذه الحقوق واجبة التحصيل بمجرد تثبيتها بسند تحصيل و تحويلها إلى قباضة الضرائب، إضافة إلى ذلك، فإن المفتشية تسهر على السير الحسن لملفات الخاضعين للضريبة و الحفاظ على مصالحهم الإدارية.

و على غرار بقية الخاضعين للضرائب و الرسوم، تعمل المفتشية على تسيير مكلفي الضريبة الجزافية الوحيدة في الولايات التي لم تنصب فيها بعد المراكز الجوارية للضرائب، و هذا بمجرد إيداع التصريح بالوجود من قبل المكلف أو الفتح التلقائي للملف الجبائي نتيجة معلومات جبائية واردة أو محضر معاينة معد، بالإضافة إلى متابعة مدى قيام المكلفين بالضريبة بمختلف التزاماتهم الجبائية من تصريح و تسديد للحقوق المستحقة.

ب/ المراكز الجوارية للضرائب: يمثل إطلاق المركز الجواري للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية و إجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب.

يعتبر المركز الجواري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.3

12

المادة 282 مكرر 06 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 1

المالية على ضوء قانون المالية 2 طالبي بن عيسى، الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر 2 المالية العدد 2012، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، 2018، 2 المنت 2017، مجلة دراسات على ضوء قانون المالية العدد 2018، مجلة دراسات على ضوء قانون العدد 2018، محلة دراسات على صوء دراسات على صوء

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الرابع: الضرببة على الضرائب المؤجلة

أولا: مفهوم الضرائب المؤجلة

هي العملية التي بموجبها يتم تخصيص مصروف ضريبية الدخل بين الفترات بغض النظر عن توقيت سداد هذه الضرائب وهدفها أن تعكس التبعات الضريبية لكل العمليات الاقتصادية والتي تم الاعتراف بها في الفترة الحالية والفترات السابقة، وهذه المقابلة ينتج عنها رصيد مدين أو دائن للضريبة المؤجلة، حيث يجب تحميل قائمة الدخل بمصروف ضريبة الدخل في نفس الفترة التي يتم الاعتراف بالإيراد والمصروف بغض النظر عن توقيت سداد أو استرداد تلك الضرائب، وذلك طبقا لمبدأ المقابلة.

كما عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها مبلغ الضريبة على الأرباح القابلة للدفع (ضريبة مؤجلة الخصوم) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة الأصول) خلال سنوات مالية مستقبلية.

ثانيا: أنواع الضرائب المؤجلة

يوجد نوعين أساسيين من الضريبة المؤجلة وتكون أما الضرائب المؤجلة الأصول في حالة كان للشركة حق على عاتق إدارة الضرائب، أم تكون الضرائب المؤجلة الخصوم في حالة تكون للشركة التزام لصالح إدارة الضرائب. و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): إثبات الضريبة المؤجلة.

	رم	الخصو	عناصر		يل	الأصو	عناصر					
ضريبي	أصل	عليه	يترتب	ضريبي	التزام	عليه	يترتب	القيمة	من	أكبر	المحاسبية	القيمة
			مؤجل				مؤجل					الجبائية
ضريبي	التزام	عليه	يترتب	ضريبي	أصل	عليه	يترتب	القيمة	من	أصغر	المحاسبية	القيمة
			مؤجل				مؤجل					الجبائية

المصدر: حسوس صديق ، شريط صلاح الدين، الفروقات المؤقتة والمحاسبة الضريبية في الشركات الفردية وفق النظام المحاسبي المالي، 2016، ص 390

 $^{^{1}}$ حسوس صديق ، شريط صلاح الدين، الغروقات المؤقتة والمحاسبة الضريبية في الشركات الغردية وفق النظام المحاسبي المالى، 2016، ص390

المطلب الثاني: دراسة الرسوم المفروضة على المؤسسات الاقتصادية

الفرع الأول: الرسم على النشاط المهني

أولا: الرسم على النشاط المهني

يتعين على المؤسسات المعنية بهذا الرسم الدفع الشهري للمبالغ المستحقة على رقم الأعمال المحقق، كما أنه يجب عليها إبراز بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الأحكام الخاصة به، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالزبائن المتعاملين مع المؤسسة.

غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بين 50.000 دج أو 80.000دج (الدفعات المستحقة) أو بين 15.000دج و 30.000دج بالنسبة للإيرادات المهنية، ففي هذه الحالة يتم الدفعات المستحقة خلال 20 يوما من الشهر الذي يلي الفصل المدني الذي تحقق خلاله ر قم الأعمال، أو الإيراد المهنى الخام.

كما يرفق كل دفع بجدول إشعار بالدفع يؤرخ و يوقعه القائم بالدفع و يجب أن يتضمن البيانات التالية:

- الفقرة التي تحقق فيها رقم الأعمال ؟
- الإسم و اللقب و إسم المؤسسة و العنوان و طبيعة النشاط الممارس أو المهنة ؟
 - رقم بطاقة التعريف الجبائية ؛
- طبيعة العمليات المبلغ الإجمالي المحقق خلال الشهر أو الفصل -مبلغ رقم الأعمال الذي يستفيد من تخفيض؛
 - السنة المعتمدة لحساب الدفع؛
 - مبلغ الدفع.

أما في حالة عدم حصول الدفع يجب إبداع إشعار يتضمن عبارة "لاشيء"مع ن أسباب عدم حصول الدفع حسب الشروط المنصوص عليها قانونا.¹

 $^{^{1}}$ المادة 2019 ، من قانون الضرائب والرسوم الممائلة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، سنة

ثانيا: تخفيضات المطبقة

يستفيدون الخاضعون للرسم على النشاط المهني من التخفيضات المختلفة وذلك حسب طريقة العمليات المحققة والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): التخفيضات المطبقة على الرسم على النشاط المهني.

نسبة التخفيض	مبالغ العمليات
	مبلغ عمليات البيع بالجملة،
تخفيض قدره 30%	مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالمواد التي يشمل سعر بيعها
	بالتجزئة على ما يزيد عن 50 %من الحقوق غير مباشرة.
	مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة التي يتضمن سعر بيعها
	بالتجزئة على ما يزيد من 50% من الحقوق غير المباشرة
تخفيض قدره 50%	مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية، شرط أن تكون مصنفة
	ضمن المواد الإستراتيجية
	معدل ربح البيع بالتجزئة يتراوح بين 10% و 30%
	مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز، العادي والخالي من
تخفيض قدره 75%	الرصاص، الغازوال، وقود غاز البترول المميع والغاز الطبيعي
	المضغوط.

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة ، 2021

الفرع الثاني: الرسم على القيمة المضافة

حسب المادة 76 من قانون الرسم على رقم الأعمال فإنه على كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يسلم أو يرسل قبل اليوم 20 من كل شهر أو ثلاثي إلى قابض الضرائب المختلفة الذي يوجد بمقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه كشفا بين فيه العمليات الخاضعة للضريبة و تسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت حسب هذا الكشف.

غير أنه إذا كان مبلغ الرسم الذي يستوجب الدفع الفوري أقل من الحقوق في العشرين يوما الأولى التي تلي الثلاثي المدني، كما أن للمكلف بالضريبة في حالة ما لم يقم بأية عملية متعلقة بالرسوم على رقم الأعمال أن يقدم للأعوان المختصين بيانا يحمل عبارة "لاشيء". أ

 $^{^{1}}$ المادة 7 ، من قانون الرسم على رقم الأعمال ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، سنة 1

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات السابقة التي ارتبطت بموضوع الذي نحن بصدد دراسته، وذلك بغرض معرفة العلاقة بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة، وهذا من خلال تحليل هذه الدراسات من حيث الموضوعات والأهداف والمنهجية المتبعة وأدوات الدراسة وكذا النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

سنسعى من خلال هذا المحور إلى عرض أبرز الدراسات السابقة المحلية ذات الصلة بالموضوع، بغرض تحديد مكامن التقارب والاختلاف، واستثمار نتائجها في بناء الدراسة الحالية.

- دراسة زرقاوي هاجر و بلطرش خديجة، مذكرة التخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر سنة (2022)، بعنوان " المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم في مؤسسة اقتصادية دراسة حالة مؤسسة بيبسي - الرويبة- "1.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إحدى المؤسسات الرائدة في صنع المشروبات الغازية شركة بيبسى والتي يمكن إعتبارها نموذجا ناجحا في مجال إنتاجها.

حيث تطرقت الباحثتان إلى الضرائب والرسوم الموجودة في المؤسسة وكيفية معالجتها محاسبيا ،كما تطرقت إلى مختلف الوثائق المستعملة في هذه المؤسسة ، وقد لاحظت ان في الكثير من الأحيان تعترض المحاسب مشكلة كثرة النسب الضريبية وكذلك طرقة تطبيق النظام المالي المحاسبي، بالرغم من المجهودات المبذولة والعلاقة المتشعبة بين المؤسسة ومصلحة الضرائب التي تسعى إلى التحقيق الصارم لنظام المالي المحاسبي.

ومما استنتجته الباحثتان أن هذا الضرائب ثقل عاتقها نظرا للنتائج السلبية التي تحققها لذا وجب على الدولة والمصالح المعنية أن تعيد النظر في هذه السياسة الضريبية.

¹ زرقاوي هاجر، بلطرش خديجة، المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم في مؤسسة اقتصادية دراسة حالة مؤسسة بيبسي – الرويبة – "1. مذكرة التخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة: علوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة بومرداس، الجزائر، سنة 2021–2022.

- دراسة بن دلة أسماء، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي سنة (2017)، بعنوان " الضرائب المفروضة على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مديرية الولائية للضرائب-". 1

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح الدور التي أصبحت تلعبه الجباية كأداة لضبط النشاط الاقتصادي وتوجيهه وتزداد أهمية هذه الدراسة بتزايد الاهتمام من طرف الإدارات الضريبية خاصة بظهور وانتشار الغش الضريبي والتهرب الضريبي.

كما تهدف الدراسة إلى تقييم أثر الضريبة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، و كذا تقديم نظرة واضحة ودقيقة للقارئ حول الدور الكبير للضرائب بالنسبة للدولة. حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص الجانبين النظري والتطبيقي لهذه الدراسة، والذي يتميز بجمع المعلومات المختلفة وتحليل نتائجها.

و توصلت الباحثة إلى جملة من نتائج من أهمها:

- تعتمد الدولة بشكل كبير على الضرائب لتمويل الخزينة وتغطية نفقاتها العمومية.
- تغرض الضريبة في أي مجتمع من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف حيث تختلف من أهداف اقتصادية كتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأهداف سياسية لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وأهداف اجتماعية كتخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة.
- تشمل الضريبة جانبا فنيا يحكم فرضها وجبايتها، ويحدد مراحلها وإجراءاتها، ابتداء من تحديد الوعاء الضريبي لها إلى طرق تقديره ومن ثم تحصيله.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

يركز هذا المطلب على المقارنة بين دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا.

 $^{^{1}}$ بن دلة أسماء، الضرائب المغروضة على المؤسسة الاقتصادية $^{-}$ دراسة حالة مديرية الولائية للضرائب ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة: محاسبة ومالية، التخصص : التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس $^{-}$ مستغانم $^{-}$ ، الجزائر، $^{-}$ 2016م.

الجدول رقم (05): مقارنة بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

ختلاف	أوجه الا	أوجه التشابه	المقارنة
السابقة	الحالية	بين الدراسة الحالية	
		و السابقة	
-منهج الوصفي التحليلي	-منهج الوصفي	-تحليل الوضعية الجبائية	الدراسة الحالية
الرويبة (الجزائر	-ولاية غرداية	للمؤسسة من خلال بياناتها	مع زرقاوي هاجر
العاصمة)	-مؤسسة عمومية ذات	المالية والمحاسبية.	مع رردوي هاجر و بلطرش
-مؤسسة خاصة	طابع خدمي	–مذكرة ماستر	ديجة، 2022
إنتاجية (بيبسي		 تعتمد كل دراسة على 	2022 (
الرويبة)		دراسة حالة ميدانية في	
,		مؤسسة محددة.	
-منهج الوصفي التحليلي	–منهج الوصفي	-مذكرة ماستر	الدراسة الحالية
مديرية ولائية للضرائب	-مؤسسة عمومية ذات	 كلا الدراستين تدوران 	مع بن دلة
(قطاع إداري)	طابع خدمي	حول الضرائب المفروضة	أسماء، 2017
		على المؤسسات الاقتصادية	
		في الجزائر.	
		– اهتمت كل دراسة	
		بتوضيح الإطار القانوني	
		والتنظيمي للضرائب والرسوم	
		في التشريع الجزائري.	
-مقالة منشورة	–مذكرة ليسانس	كلا الدراستين تهتمان	
-دراسة تحليلية شاملة	حراسة ميدانية تطبيقية	بموضوع الضرائب والرسوم	الدراسة الحالية
ذات طابع مقارن بین	على مؤسسة جزائرية	في المؤسسات الاقتصادية	مع دراسة نصر
مؤسسات اقتصادية	للمياه – غرداية	الجزائرية.	الدين لاصق و
•	– مؤسسة عمومية ذات		آخرون (2025)
- مؤسسات اقتصادية	طابع خدمي (قطاع المياه)		
متعددة القطاعات			

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الدراسة المقارنة

خلاصة الفصل:

تعتبر المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسات الاقتصادية أداة رئيسية لمعرفة ما يجري داخلها ، وإعطاء صورة دقيقة لكل المهتمين بشؤونها داخليا وخارجيا، فقد تبين مما سبق أن هناك عمليات تسجيل محاسبي للضرائب تختلف عما كانت عليه سابقا، و هذا من شأنه أن يحدث تحولا كبيرا في دور المحاسبين والمدققين ليصبحوا أكثر فعالية من دورهم التقليدي ، باستخدام مهارات وخبرات ومواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار ، مما يعكس على نجاح أعمال المؤسسات وتبادل المعارف والبيانات والمعلومات و إدارتها.

$\widehat{\circ}$

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بالمؤسسة الجزائرية للمياه – غرداية-

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالمؤسسة الجزائرية للمياه -غرداية-

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى المفاهيم العامة والتعريفات الأساسية لكل من الضرائب و الرسوم وكذا عرضنا للدراسات السابقة ومقارنتها بدراساتنا الحالية، سنقوم بالتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للدراسة.

تناولنا في هذا الجانب بعض من الحالات التطبيقية للمعالجة المحاسبية للضرائب وفق النظام المحاسبي المالي والتي قمنا بالعمل عليها على مستوى مؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية من خلال تحليل الوثائق المحاسبية المقدمة والمتضمنة جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالموضوع محل الدراسة.

ومن خلالها سوف نعرف بالمؤسسة نشأتها، تطورها وهيكلها التنظيمي بالإضافة إلى دراسة تقييم الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الجزائرية للمياه بغرداية، وذلك من خلال:

- المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة
- المبحث الثاني: تقييم الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه غرداية

الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالمؤسسة الجزائرية للمياه -غرداية-

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بتقديم المؤسسة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي إضافة إلى أهم المصالح ومختلف المهام التي تمارسها.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: لمحة عامة الشركة الجزائرية للمياه

قمنا بإجراء فترة تربصنا مؤسسة الجزائرية للمياه (وحدة غارداية) وهذه الأخيرة تابعة إلى منطقة ورقلة وتعمقنا في بحثنا هذا بدائرة الاستغلال والصيانة التي تعتبر دائرة حساسة جدا وتتكون من ثلاث مصالح وخلية واحدة .

- مصلحة التطوير والاستغلال .
 - مصلحة الصيانة .
 - مصلحة الإنتاج.
- بإضافة إلى خلية الطاقة تعتبر هذه الأخيرة المورد الأساسي الذي يحتاج إليه الإنتاج وهي مندمجة في المصلحة المعنية بالدراسة (الإنتاج).

1-تعريف الجزائرية للمياه

تعتبر الجزائرية للمياه مؤسسة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم إنشاؤها وفقا للمرسوم رقم 01. 101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق لـ 21 أبريل 2001 ويقع مقر المديرية العامية بالقبة الجزائر العاصمة.

2-مخطط الأعمال:

- تجميع الهياكل والمنشآت القاعدية .
 - تحويل الممتلكات.
 - تحسين الخدمة العمومية للمياه .
 - تطوير نظام التسيير .
- مسايرة التنمية وذلك باستعمال المعلومات وطرق تسيير حديثة .

- تطبيق التسعيرة الوطنية .
- وضع وتوحيد قوانين المياه .

3-مهام المؤسسة الجزائرية للمياه

- توفير المياه ومعالجتها لسد متطلبات المواطن وكل القطاعات والفروع الاقتصادية.
 - مراقبة نوعية الماء الموزعة.
 - التحكم في الشغل والمهمات الخاصة بها والخاصة بالجمعيات المحلية.
 - التسيير والتنظيم الدقيق لشبكات التوصيل.

ممتلكاتها: تملك الجزائرية للمياه بدمج وكالة تسيير المياه الصالحة للشرب (AGEP) و 09 شركات عمومية التي (EPIC) تعطي 22 ولاية

هياكلها: تتكون الجزائرية للمياه من 05 وكالات جهوية مقسمة حسب التوزيع الجغرافي: الجزائر الشلف قسنطينة وهران ورقلة وبدورها مقسمة إلى 49 وحدة.

4-تعريف وحدة غرداية:

هي إحدى الوحدات التابعة إلى منطقة ورقلة وقد تم الانضمام إلى المؤسسة سنة 2006/ 21 أفريل وهي تقوم بنفس أعمال هذه الأخيرة في ضمان السير الحسن للمياه الصالحة للشرب على مستوى الولاية.

نبدة تاربخية: مرت مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة غارداية بعد تسميات.

أولا: 1938 → 1970 (REESSA) الإدارة الجهوية لأشغال المياه الباطنية لجنوب الجزائر

ثانيا: 1970 → SO NAD) 1974 → 1970 (المؤسسة الوطنية لتوزيع المياه

ثاثا: 1974 → 1974 (RCEA) الإدارة الجهوية لمياه التطهير.

رابعا: 1984 → 1987 (EPEG) المؤسسة العمومية لإنتاج تسيير وتوزيع المياه الأغواط.

خامسا: 1987 → 2006 (EPEG) المؤسسة لإنتاج وتسيير وتوزيع المياه بغرداية.

سادسا: من جويلية 2006 إلى يومنا هذا أصبحت تابعة للمؤسسة الجزائرية للمياه وركزت على هذه الأخيرة على ترسيم منشآتها القاعدية لإعطاء نفسا جديدا لتسييرها والتحويل التنظيم لصالحها بمركز لإنتاج لتسيير وتوزيع المياه الجزائرية.

تتكون وحدة غرداية من سبع قطاعات هي كالتالي:

- مركز غارداية.
- مركز غارداية العقيد لطفي.
 - مركز بنورة.
 - مرکز بریان.
 - مركز المنيعة.
 - مركز متليل*ي*.
 - مركز القرارة.
 - مركز الضاية بن ضحوة

والجدول التالي يبين عدد الآبار المستعملة من طرف القطاعات المؤسسة:

الجدول رقم (06): عدد الآبار المستعملة من طرف القطاعات المؤسسة.

12 بئرا	مركز غارداية
17 بئرا	مركز غارداية العقيد لطفي
18 بئرا	مركز بنورة
6 آبار	مرکز بریان
6 آبار	مركز القرارة
27 بئر	مركز متليلي
11 بئر	مركز المنيعة
97	مجموع عدد الآبار

5- دور المؤسسة في التنمية الولائية:

إن المؤسسة الجزائرية للمياه تلعب دورا حيويا في التنمية الولائية لما تقدمه من خدمات جليلة في الاقتصاد الوطني علما أنها تملك حقوق معتبرة عند بعض المؤسسات التي تزودها بالماء وتسوق في دفع مستحقاتها إلى مناصب الشغل التي تفتحها هذه المؤسسة وهي في تزايد مستمر كما دلت الأرقام والإحصائيات.

إن هذه المؤسسة ذات القطاع الإستراتيجي الهام ترتبط بالموطن لأنها مسؤولة عن تزويد بهذه المادة الحيوبة التي تكفل الحياة الكل الكائنات بما فيها الإنسان.

6- أهدافها:

توفير المياه ومعالجتها لسد متطلبات المواطن وكل القطاعات والفروع الإقتصادية إنتاج استغلال ومتابعة معالجة المياه.

- التموين بالمياه الصالحة للشرب للدوائر والبلديات التابعة لها .
 - تسيير وصيانة شبكات التطهير والأشغال الأخرى .
 - تطبيق تسعيرة استهلاك المياه حسب المراسيم الوزارية.
- تطبيق شروط دفتر التكاليف المصادق عليه من طرف وزارة المالية .
 - وأدوات تأملنا هذه الأهداف نجدها تهدف في مجملها .
 - إلى الرفاهية المواطن وتحسين الخدمة.

الفرع الثاني: دراسة تفصيلية للهيكل التنظيمي للشركة المياه غارداية وبيان مختلف وظائفها

مدير الوحدة: هو الذي يشغل المنصب الرئيسي في هذه المؤسسة ويعتبر المسؤول الأول والأخير يحدث فيها من أمور حيث مهمته في النطاق جد صعبة باعتبار المسؤول مع مجلس الإدارة للمؤسسة يقوم بالإثراء على مصالح المؤسسة: الإدارة الإمكانيات المالية والمحاسبة الإنتاج والاستغلال النشاط التجاري تسيير الموارد البشرية.

المراقبة

- التنسيق .

نائب المدير: وهو الذي يساعد المدير في بعض أمور التسيير ويتوجه في حالة الغياب.

المكلف بالمنازعات: هو مكلف بمتابعة كل قضايا المؤسسة داخليا وخارجيا .

المكلف بالأمن: دوره يمثل في الحفاظ على ممتلكات المؤسسة الحفاظ على الأمن الأشخاص العاملين بها.

المخبر المركزي: دوره يمثل في إجراء التحاليل الدورية (الكيميائية والبيولوجية) المياه الصالحة للشرب للشركة عبر كامل تراب الولاية وذلك كل 03 أشهر كما أن المخبر يتدخل في الحالات الطارئة في شبكة المياه مثلا تلوث مياه ذلك من خلال شكاوى من عند المواطنين.

دائرة الإدارة والوسائل: وتتكون من المصالح التالية مصلحة التموين مصلحة الخطيرة تهتم بما يلي:

- تلقي الرسائل الرد عليها.
 - عملية الحفظ.
 - تنظيم المكاتب.
 - استقبال الوفود.
- تقويم بشراء كامل العتاد الذي يحتاجه المؤسسة تهتم بالصيانة وكراء العتاد.
 - الإدارة والعلاقات الخارجية.

الدائرة التجارية: تقوم هذه الدائرة بمتابعة مختلف الأنشطة التجارية على مستوى المراكز السبعة التابعة للمديرية ومصلحة الزبائن.

- تقويم بمراقبة الفواتير على مستوى الدائرة.
 - توزيع الفواتير.
 - التصريح برقم الأعمال الكلي.
 - التقليل من نسبة الفوترة الجزافية.
 - الإشراف على ورشة إصلاح العدادات.

دائرة الاستغلال: تتفرغ إلى ثلاث مصالح مصلحة الإنتاج والتوزيع مصلحة تطوير نشاطات الاستقلال ومصلحة الصيانة.

تهتم باستخراج الماء من باطن الأرض وعند استخراجه تعرف قيمة الكمية المستخرجة أو المنتجة ثم تنقل إلى الخزان عبر أنابيب تم تعالج وبعدها توزع إلى المواطنين:

- تطوير الشبكة والإنتاج.
- تهتم بتوفير الأجهزة اللازمة والمستعملة لاستخراج الماء مثل (المضخة) الأنابيب، التيار الكهربائي بالإضافة إلى صيانة العطب عند وقوعه .

دائرة المحاسبة والمالية: تتفرع إلى ثلاث مصالح:

- مصلحة المحاسبة العامة .
- مصلحة الميزانية والمالية .
- مصلحة محاسبة التسيير.

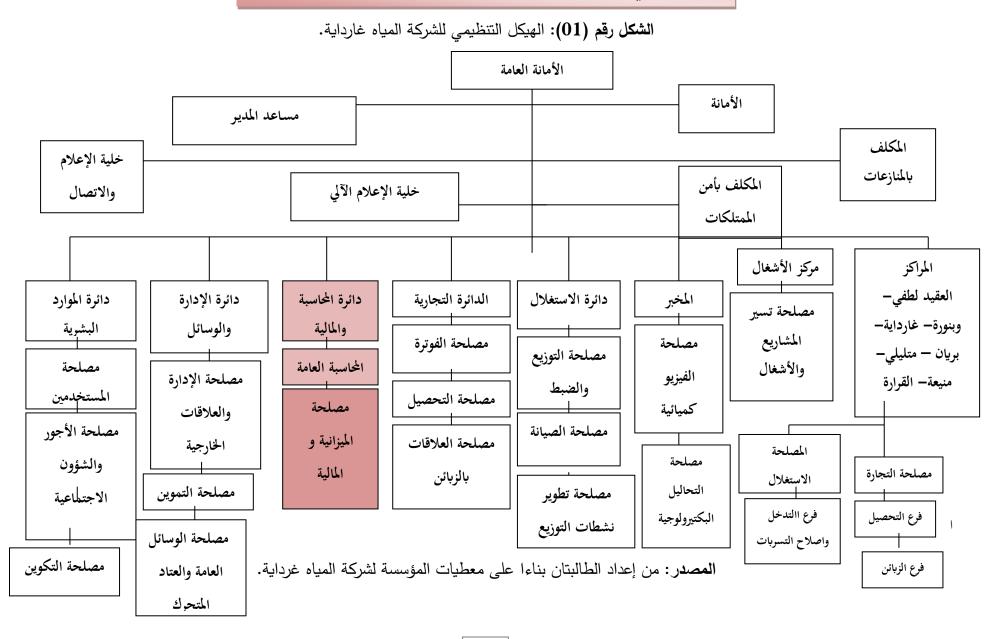
ودرها يمثل فيما يلي:

- دراسة الوثائق التي ترسلها القطاعات.
- مراقبة المعدات المشتريات من قبل الشركات.
- دراسة الفاتورة المرسلة من شركة سونلغاز فيها معلومات حول استهلاك الكهرباء.

المصلحة المعنية بالدراسة (خلية الإعلام الآلي)

تعتبر من أهم المصالح التي تقدم خدمات مختلفة وهي المسؤولة على تعميم واستعمال الإعلام الآلي بالوحدة والمراكز التابعة لها وقد تم إنشاؤها بداية سنة 2003 وانفصلت عن دائرة التجارة وأصبحت تابعة مباشرة إلى المديرية ومن مهامها:

- ضمان السير الحسن لبرامج الإعلام الآلي.
 - صيانة وتصليح أجهزة الإعلام الآلي .
 - إعداد بعض البرامج الخاصة .



المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: أدوات الدراسة

1- المقابلة الشخصية

قمنا بعدة مقابلات مع رئيس مصلحة المحاسبة داخل المؤسسة والموظفون الموجودون بالمصلحة حيث أننا كنا في كل مرة نقوم بدراسة أحد أنواع الضرائب بشكل مدقق ثم نحاول ادخالها في البرنامج الخاص بالمحاسبة علما أنهم يستعملون برنامج DLG SOFT وكانت لنا تجربة بهذا البرنامج .

2− الملاحظة

حيث لاحظنا أنا الديمومة في التسجيل المحاسبي لها آثار ايجابية على المصلحة من جهة وعلى المؤسسة من جهة أخرى .

ولاحظنا أيضا أن القيام بتسجيل كل العمليات الضريبية داخل المؤسسة يكون لها أثر جيد على المردودية المالية بما لها من أهمية كبرى في الحياة المهنية الخاصة بالمؤسسة حيث أنها تعطي وجها اقتصاديا جيدا من ناحية الاجراءات الادارية السلسة التي تؤدي الى نجاح الخطط المالية والاقتصادية للمؤسسات.

3- الوثائق المتحصل عليها من المؤسسة

الاعتماد على الوثائق والبرامج الخاصة بالمؤسسة التي وفرت لنا المعلومات الضرورية للبحث وهي التي تعتبر أهم المعطيات للقيام بعمليات المحاسبية . والإجراءات الإدارية التي تدر على المؤسسة بديمومة العملية .

الفرع الثاني: طرق الدراسة

أولا: مجتمع و عينة الدراسة

المجتمع المستهدف في دراستنا هو رؤساء الأقسام والمصالح الخاصة بمصلحة الانتاج على مستوى مديرية الجزائرية للمياه وحدة غرداية من أجل دراسة ماهية الضرائب المستخدمة في المؤسسة محل الدراسة وكيف يتم حسابها بصفة آلية لزبون .

ثانيا: متغيرات الدراسة

تضم الدراسة متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل ،حيث المتغير التابع هو كيفية حساب الضرائب بصفة آلية لزبون ، أما المتغير المستقل فهو استخدام الضرائب.

ثالثا: منهج الدراسة

سيتم في هذا الجانب استخدام المنهج الوصفي الذي أداته المقابلة لجمع المعلومات المتوصل اليها، بناء على الاشكالية المطروحة ومجموع الفرضيات التي قدمت في هذا البحث التي تمكننا من الإلمام بجوانب الموضوع واستخلاص النتائج ونذكر أهم المراحل التي يمر بها موضوع الدراسة:

- تجميع المعلومات.
 - تحديد الأهداف.
- اختيار الفرضيات.
- النتائج المتوصل اليها.

المبحث الثانى: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: تقييم الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه غرداية

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي

الضريبة على الدخل للشركاء: تعتبر من الأعباء غير المقبولة جبائيا وتحسب بنسبة 10 % من الأرباح الصافية وتسجل كما يلى 22:

			التاريخ		442
		ة، الضرائب	ح/الدول		
	* * * *	القابلة	والرسوم		
		ل من	للتحصيا		
		الأخرى	الأطراف		
		، على الدخل	(ضريبة		
		ي IRG)	الإجمال		
* * * *		، والحسابات	ح/بنوك		
			الجارية	512	

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة على الأجور (ح/641): يستعمل هذا الحساب لتسجيل الرسوم المفروضة على المؤسسة التي لا تقوم بإجراء عمليات التكوين والتدريب لعمالها ، وهذا بغرض تشجيع التكوين المستمر للعمال، ويحدد الوعاء الضريبي لهذا الرسم بنسبة لا تفوق %01 من كتلة الأجور السنوية، حيث يجعل هذا الحساب مدينا عن طريق جعل حساب 447 "الدولة- ضرائب ورسوم" دائن ،23 يكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

35

²² ليوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية ، الجزائر، 2009، ص227 (ربيع حنيفية، وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، الجزء الثاني، منشورات كليك، 2013، ص267 مس2013

	* * *	التاريخ ح/الضرائب و		641
	* * * *	الرسوم و المدفوعات المماثلة للأجور		
* * *		ح/الدولة- ضرائب والرسوم	447	

الفرع الثاني: الرسم على النشاط المهني

و يكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

			التاريخ		
	* * * *	، النشاط	ح/لرسم على		642
			المهني		
* * * *		الرسوم	ح/الدولة-		
		عمال	على رقم الأد	445	

الفرع الثالث: الرسم على القيمة المضافة

و يكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

تسوية رسم القيمة المضافة المستحق الدفع: ويتم ذلك بإجراء الفرق بين ح/4457.

		التاريخ		
	* * *	ح/رسم قيمة مضافة	44563	4457
		محصل على	44562	
		المبيعات	4458	
		ح/رسم قيمة مضافة		
		قابل للاسترجاع		
* * * *		(سلع)		

* * * *	قيمة	ح/ رسم	
* * *	قابل	مضافة	
	نبيتات)	للاسترجاع (تث	
	مستحق	ح/ رسم	
		للدفع	

قيد تسديد الرسم على القيمة المضافة: ويكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

	***	مستحق	التاريخ ح/رسم		4458
* * * *		حسابات	للدفع ح/ بنوك جارية	512	

الفرع الرابع: الضريبة على أرباح الشركات IBS

قيد دفع التسبيقات: يسجل نفس القيد في كل سنوات التسبيق

		التاريخ		
	* * * *	ح/تسبیق علی		4442
		الضريبة على النتيجة		
* * *		ح/ بنوك حسابات	512	
		جارية		

قيد قسط الضريبة على أرباح الشركات:

	* * * *	على الأنشطة	التاريخ ح/الضريبة		695
* * * *			أرباح العادية ح/ لدولة-	4441	

على النتائج

قيد تسوية الضريبة على أرباح الشركات:

		التاريخ		
	* * * *	ح/ الدولة- الضرائب		4441
		على النتائج	4442	
		ح/ تسبیق علی	512	
* * *		الضريبة على النتيجة		
* * * *		ح/ بنوك حسابات		
		جارية		

الفرع الخامس: الضرائب المؤجلة

يكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

		1		
		التاريخ		
	* * * *	ح/ ضرائب مؤجلة		133
		الأصول	692	
		ح/ فرض ضريبة	512	
* * * *		مؤجلة الأصول		
		"تسجيل قيد ضرائب		
		مؤجلة الأصول"		
		التاريخ		693
	* * *	ح/ فرض ضريبة		
		مؤجلة الخصوم	134	
		ح/ ضرائب مؤجلة		
		الخصوم "تسجيل قيد		
* * * *		ضرائب مؤجلة		
		الخصوم"		

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للضرائب والرسوم المفروضة بمؤسسة الجزائرية للمياه -غرداية-

الحساب الضريبي على الرسم للقيمة المضافة:

يكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

×	×	التاريخ	512000	442200
	×	ح/ الدولة-الضرائب		447000
	×	والرسوم القابلة		442600
		للتحصيل من أطراف		
		أخري		
		ح/ الضرائب الأخرى		
		والرسوم والتسديدات		
		المماثلة لها		
		ح/ البنوك		
		والحسابات الجارية		
		التسجيل التصريح		
		الضريبي للشهر ×		

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات المؤسسة لشركة المياه غرداية

يكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

		التاريخ	44562	445700
		ح/ الرسم على القيمة	44566	
×		المضافة المجمع من	445100	
×	×	رقم أعمال		
×		ح/ الرسم على قيمة		
		المضافة على		

	التثبيتات	
	ح/ على السلع	
	الأخرى والخدمات	
	ح/ الرسم على القيمة	
	المضافة واجبة الدفع	
	تسجيل التصريح	
	الضريبي للشهر ×	

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات المؤسسة لشركة المياه غرداية

يكون التسجيل المحاسبي كالآتي:

		التاريخ	512000	445100
	×	ح/ الرسم على القيمة		
		المضافة واجبة الدفع		
		ح/ البنوك		
×		والحسابات الجارية		
		تسجيل التصريح		
		الضريبي للشهر ×		

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات المؤسسة لشركة المياه غرداية

قيمة الرسم المستحق أكبر من قيمة الرسم القابل للخصم، في هذه الحالة يجب على المؤسسة أن تدفع مبلغ الرسم الواجب دفعه في أجل أقصاه 20 يوم من الشهر الموالي.

المطلب الثالث: نتائج دراسة الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الجزائرية للمياه

من خلال هاته الدراسة تبين لنا أن نتائج دراسة الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية (الجزائرية للمياه):

أنوع الضرائب المفروضة: تخضع المؤسسة الجزائرية للمياه لعدة أنواع من الضرائب، أبرزها الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) الخاصة بالموظفين، والضريبة على أرباح الشركات ،والضريبة على القيمة المضافة (TVA) على الخدمات المقدمة.

أثر الضرائب على التسيير المالي: تشكل الضرائب عبنًا ماليًا على المؤسسة، خاصة في ظل التحديات المالية المرتبطة بتحصيل مستحقات الزبائن. تؤثر الضرائب بشكل مباشر على التوازنات المالية والتدفقات النقدية، ما يتطلب تخطيطًا ماليًا دقيقًا.

مدى التزام المؤسسة بالتصريحات الجبائية: أظهرت النتائج التزام المؤسسة عمومًا بالمواعيد القانونية لإيداع التصريحات الجبائية ودفع الضرائب، ويعود ذلك إلى الرقابة الإدارية والحرص على تجنب الغرامات والعقوبات.

التحديات المرتبطة بالتشريعات الجبائية: تواجه المؤسسة صعوبات في التأقلم مع التعديلات المتكررة في القوانين الضريبية، مما يؤدي أحيانًا إلى أخطاء في التصريحات أو تأخر في تطبيق التعديلات الجديدة.

الحاجة إلى تحسين النظام الجبائي: أوصت الدراسة بضرورة تحديث وتبسيط النظام الجبائي للمؤسسات العمومية كالمؤسسة الجزائرية للمياه، بما يُساعد على تحسين الأداء المالي دون التأثير على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

خلاصة الفصل:

في ختام هذه الدراسة الميدانية حول الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الجزائرية للمياه – غرداية– ، يتضح أن الجوانب المحاسبية المرتبطة بالضرائب والرسوم تشكل عنصراً أساسياً في التسيير المالي للمؤسسات الاقتصادية، لاسيما في بيئة تنظيمية تتسم بتغيرات مستمرة ومقتضيات قانونية صارمة. لقد أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة الجزائرية للمياه تعتمد على نظام محاسبي منظم لمتابعة ومعالجة الضرائب والرسوم، مما يساهم في التزامها الجبائي ويعزز من مصداقيتها المالية.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر المحاسبة الركيزة الأساسية والوظيفية في جميع المؤسسات العمومية و الاقتصادية، كما تعتبر الضرائب والرسوم من أهم المواضيع التي عالجها النظام المحاسبي المالي في ظل التغيرات التي طرأت على المحاسبة في الجزائر وتبلورت هذه التغيرات في النظام المحاسبي المالي لما له من فوائد على الاقتصاد حيث أن التسجيلات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسة الاقتصادية أداة رئيسية لمعرفة ما يجري داخلها، فهي تهدف إلى ضمان المعالجة المحاسبية لمنع وقوع أخطاء و اكتشاف التصحيحات من جهة أخرى، وبالتالي تزويد الهيئات المسؤولة عن المؤسسة بالمعلومات و البيانات الدقيقة والصحيحة لاتخاذ قرارات سليمة، باعتبار الكثير من القرارات الهامة في المؤسسة تعتمد على معلومات محاسبية حول الضرائب.

و من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها اتضح لنا أن الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم في المؤسسات الاقتصادية تتم بطريقة خاصة بها تحدها وتنظمها قوانين وتشريعات.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تعتمد المؤسسة الجزائرية للمياه ممارسات محاسبية منضبطة ومتوافقة مع التشريعات الجبائية السارية في ما يخص الضرائب والرسوم، مما يساهم في تحسين شفافية المعاملات الجبائية.

من خلال تحليل الوثائق المالية للمؤسسة، والاطلاع على التصريحات الجبائية، والمقابلات مع مسؤول المحاسبة، تبيّن أن المؤسسة الجزائرية للمياه تعتمد فعلاً على ممارسات محاسبية متطابقة مع التشريعات الجبائية السارية، إذ يتم احترام آجال الإيداع والامتثال للضرائب والرسوم المفروضة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة تسعى إلى تحسين مستوى الشفافية من خلال توثيق العمليات الجبائية بشكل دقيق وتحديث نظامها المعلوماتي المحاسبي. وعليه، تم قبول الفرضية الرئيسية.

الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم المؤسسة الاقتصادية بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالضرائب والرسوم، لكن بشكل متفاوت بين المؤسسات حسب حجمها وكفاءة الطاقم المالى.

أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة الاقتصادية تلتزم بشكل أكبر بالمعايير الجبائية مقارنة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة. وعليه، تم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: تواجه المؤسسة عدة تحديات أبرزها تعقيد النصوص القانونية، وتغير التشريعات الضرببية، ونقص التأهيل المهنى للمحاسبين.

أكدت نتائج المقابلات مع مسؤول الجباية وخبراء محاسبة أن المؤسسة الجزائرية للمياه، على غرار معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية، تعاني من تحديات حقيقية في تطبيق النظام الجبائي. وعليه، تم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم بالمؤسسة الجزائرية للمياه بشكل مباشر على كفاءة التسيير المالي للمؤسسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة مباشرة بين الممارسات المحاسبية للضرائب والرسوم وكفاءة التسيير المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه. إذ أن: التسيير الجيد للضرائب يساهم في تحسين السيولة وتجنب الأعباء الإضافية الناتجة عن الغرامات أو التصحيحات الجبائية. وعليه، تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

◄ نتائج الدراسة:

وبناءا على الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

- من أهم الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسات الاقتصادية هي الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة الجزافية، الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهنى.
- تمثل الضرائب والرسوم التزام على المؤسسة عليها دفعها وتقديم تصريحات في آجال محددة حتى تتفادى عقوبات و غرامات جبائية.
- تعتمد المؤسسة الجزائرية للمياه على نظام محاسبي منظم يتيح تسجيل وتتبع الضرائب والرسوم
 بدقة، ما يعكس حرصها على الالتزام بالتشريعات الجبائية.
- تلتزم المؤسسة إلى حد كبير بالمعايير الوطنية للمحاسبة، خاصة فيما يتعلق بإثبات الضرائب المستحقة ومعالجتها ضمن البيانات المالية.
- لوحظ أن بعض الإطارات المحاسبية يعانون من نقص في التكوين المتخصص حول المستجدات الجبائية، وهو ما يؤثر على جودة المعالجة المحاسبية.

◄ مقترحات:

- تنظيم دورات تكوينية دورية لفائدة الإطارات المالية والمحاسبين حول المستجدات في التشريع الجبائي والطرق المحاسبية الحديثة لمعالجتها.
- تطوير آليات الرقابة الجبائية الداخلية لضمان صحة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بالضرائب والرسوم، والحد من الأخطاء أو التلاعبات المحتملة.
- اعتماد برامج محاسبية أكثر تطوراً ومتكاملة قادرة على التفاعل مع التعديلات القانونية الجبائية بشكل آلى، لتقليل هامش الخطأ وزبادة الكفاءة.
- تقوية قنوات الاتصال والتعاون مع مصالح الضرائب المحلية لضمان تفسير موحد للنصوص القانونية وتسهيل التصريحات والمراقبة الجبائية.
- وضع دليل عملي داخلي يشمل جميع الإجراءات والخطوات المتعلقة بمعالجة الضرائب والرسوم وفقاً للتشريعات السارية والمعايير المحاسبية.

◄ آفاق الدراسة:

من خلال نتائج هذه الدراسة، يمكن استشراف جملة من الآفاق البحثية والتطبيقية، من أبرزها:

- تطوير الأنظمة المعلوماتية المحاسبية المعتمدة، بما يسهم في تبسيط معالجة العمليات المتعلقة بالضرائب والرسوم، وتحقيق دقة أكبر في تسجيلها وتصنيفها ضمن الحسابات المالية.
- دراسة العلاقة بين مستوى تأهيل المحاسبين وجودة معالجة العمليات المتعلقة بالضرائب والرسوم، من خلال تقييم البرامج التكوينية الحالية ومدى مساهمتها في تحسين أداء الطاقم المالي.
- تحليل أثر تعقيد وتغير التشريعات على استقرار الأداء المالي للمؤسسات، من خلال بحوث ميدانية تقيس أثر التغيرات المتلاحقة في القوانين على إعداد القوائم المالية والتقارير السنوية.
- إجراء دراسات مقارنة بين المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعتها وحجمها، لمعرفة مدى اختلاف الممارسات المحاسبية المتعلقة بالضرائب والرسوم، والبحث عن النماذج الأكثر فعالية القابلة للتعميم.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الأوامر والقوانين:

- 1- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2021.
- 2- المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، القانون المالية لسنة 2008.
 - 3- المادة 09 من قانون المالية التكميلي 2020.
- 4- المادة 356 ،من قانون الضرائب والرسوم الممائلة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، سنة 2019
- 5- المادة 364 من قانون الضرائب المباشرة ، المعدلة بموجب المادة 15 من قانون المالية لسنة . 1995
 - 6- المادة 282 مكرر 1 " من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2007
- 7- المادة" 13 من القانون (14-10) المؤرخ في : 30 ديسمبر 2014 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
 - 8- المادة 282 مكرر 4 " من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2007
- 9- المادة 359 ،من قانون الضرائب والرسوم الممائلة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، سنة 2019
 - −10 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة ، 2021
- 11- المادة 79 ، من قانون الرسم على رقم الأعمال ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 2019

المراجع باللغة العربية:

- 1- برحماني محفوظ، التشريع الضريبي الجزائري، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2018.
- 2- ليوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية ، الجزائر، 2009.
- 3- بن دلة أسماء، الضرائب المفروضة على المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مديرية الولائية للضرائب، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة محاسبة ومالية، التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016-2017
- 4- قندولي نريمان، الإطار المفاهيمي والتنظيم القانوني للضريبة الجزافية، دفاتر علم الاجتماع، المجلد 11، العدد 02، 2023.

قائمة المصادر والمراجع

- 5- طالبي بن عيسى، الضريبة الجزافية الوحيدة في الجزائر ـ تخفيف و تبسيط للإجراءات على ضوء قانون المالية لسنة 2017، مجلة دراسات جبائية، العدد12، 2018
- 6- حسوس صديق ، شريط صلاح الدين، الفروقات المؤقتة والمحاسبة الضريبية في الشركات الفردية وفق النظام المحاسبي المالي، 2016.
- 7- ربيع حنيفية، وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، الجزء الثاني، منشورات كليك، 2013.
- 8- الموقع الرسمي لمديرية العامة للضرائب، تاريخ الاسترداد 26-06-201، من ./https://www.mfdgi.gov.dz
- 9- موقع المديرية العامة للضرائب ، يوم 2017-03-15 <u>www.mfdgi.gov.dz</u>، على الساعة 15:00.

